گۆڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٢ ژ.٤، ٢٠٢٣
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0. ،e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n4a1648

الوضع القانوني لمراكز البحث العلمي في الدول النامية
دراسة تحليلية

أ.م. د. نجدت صبري اسماعيل،كلية القانون جامعة تيشك الدوليه الخاصه، اقليم كوردستان- العراق

المستخلص

تتناول الدراسة تحليلاً لمراكز البحث العلمي بشكل عام من حيث التعريف العام بها عبر بيان مفهومها و نماذج منها و من ثم دراسة الوضع القانوني لمراكز البحث العلمي من حيث الاليات القانونية لعملها و الاشكاليات القانونية التي تعاني منها و بالتالي تأثيرات ذلك على مديات دورها في منظومة البحث العلمي لهذه الدول التي هي بحاجة ماسة اليها مع بيان المقترحات الكفيلة بتحقيق نجاحها.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، المراكز، الوضع القانوني، الدول الناميه، الاليات القانونيه، الا شكاليات القانونيه، مقترحات المعالجه.

1. المقدمة

تكتسب دراسة مراكز البحث العلمي اهمية خاصة في المنظومة العلمية و التكنولوجية للدول، و تنطوي دراستها من الناحية القانونية على اهمية مضافة، و اذا كان الموضوع في الدول المتقدمة قد قطع اشواطاً متقدمة، فانه في الدول النامية لا زالت هذه المراكز متواضعة في عملها، و بالتالي يستلزم الامر تسليط الضوء عليها و بيان وضعها القانوني و الاليات القانونية لعملها و خاصة المشكلات القانونية التي تعاني منها، و كل ذلك يمثل محاولة و اسهاماً في تفعيل دور هذه المراكز في الدول النامية.

2. مشكلة البحث

ينطلق البحث من دراسة المشكلات القانونية لمراكز البحث العلمي في الدول النامية.

3. اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث في تشخيص دور مراكز البحث العلمي في الدول النامية من حيث الاليات و الاشكاليات القانونية مع تقديم المقترحات الكفيلة بتفعيل دورها.

4. اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان مدى المعالجة القانونية لمشكلات البحث العلمي في الدول النامية.

5. فرضية البحث

تتجلى فرضية البحث في وجوب مدى المعالجة القانونية لمراكز البحث العلمي في الدول النامية، حيث ان واقعها دون المستوى المطلوب.

6. منهجية البحث

يعتمد البحث منهجية تحليلية في دراسة الموضوع عبر تحليل قانوني لمراكز البحث العلمي في الدول النامية من حيث بيان الوضع القانوني عبر دراسة الاليات القانونية و الاشكاليات القانونية مع وضع المقترحات القانونية.

7. هيكلية البحث

لمجمل ما تقدم يستلزم دراسة الموضوع في مبحثين، المبحث الاول في التعريف العام بمراكز البحث العلمي في فرعين، الفرع الاول في دراسة مفهوم مراكز البحث العلمي والفرع الثاني في تقديم نماذج من مراكز البحث العلمي في الدول النامية مقارنةً بالدول المتقدمة استرشاداً بجداول احصائية. اما المبحث الثاني فينطوي على دراسة الوضع القانوني لمراكز البحث العلمي في الدول النامية و ذلك في فرعين، الفرع الاول في بيان الاليات القانونية لمراكز البحث العلمي في الدول النامية، و الفرع الثاني في تشخيص الاشكاليات القانونية لمراكز البحث العلمي في الدول النامية و المقترحات الكفيلة بمعالجة اوضاعها، و يتضمن البحث ايضاً خاتمة تحتوي على اهم الاستنتاجات و المقترحات.

8. المبحث الاول

تعريف عام بمراكز البحث العلمي

ينبغي البحث في مراكز البحث العلمي ابتداءً دراسة مفهوم هذه المراكز و من ثم بيان نماذج منها و ذلك في فرعين، نخصص الفرع الاول لمفهوم مراكز البحث العلمي و الفرع الثاني نماذج من مراكز البحث العلمي:

8.1. لفرع الاول

مفهوم مراكز البحث العلمي

ان الدليل على تطور مجتمع ما وتقيته هي حقائق ونتائج البحث العلمي، فالبحث العلمي اليوم هو الوسيلة الأكثر نجاحاً لوضع حلول للمعضلات الأنسانية، و ضمن هذا الاطار فأن البحث العلمي يحقق عملية ربط التراكم المعرفي بالتطبيق، و تحويل المعرفة الى منافع ملموسة للأفراد عن طريق التقنية.

ان دور العلم هو تنوير البشرية بأسباب المعرفة و الأخذ بها، و دور التقنية هو تطبيق المعرفة العلمية لخدمةالبشرية، فأحدهما يتطلب قدرات على البحث و الأخر يستلزم قدرة إبداع مصحوبة بالمعرفة، والعلوم الحديثة

والتقنيات ما هي الا نتيجة البحث العلمي و خاصة التطبيقي منه، كما ان هذه العلوم والتقنيات تؤثر تأثيراً حاسماً في تطوير الصناعة و الزراعة و الطب و الهندسة وغيرها. والى جانب إيجابيات البحث العلمي يجب ان تنتبه الى ان قلة ممارسة البحث العلمي وعدم الأهتمام بالتطوير له تأثيراته السلبية.

ان البحث العلمي كما عرفه بعض العلماء،عبارة عن استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم لمعالجة المشكلات التي لا تتوافر لها الحلول، او الكشف عن حقائق جديدة، او التنقيح و إعادة النظر في نتائج صار مسلماً بها، ويعرف البحث العلمي لدى البعض الأخر، على انه أستقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة، و بشكل اشمل يمثل البحث العلمي مجموعة النشاطات التي تعتمد المعرفة و الخبرات و الأفكار كمدخلات، و تحكمها منهجيات و أساليب تستخدم وسائط تنفيذية، تشمل المرافق و الأجهزة و المعدات و الأطر البشرية المدربة والمراجع، و تكون مخرجاتها او نتائجها معرفة جديدة، او هي توسيع لمعرفة قائمة، او تقنية او تطوير لمنتج او لنظام متداول، او اكتشاف جديد، او مجموعة من هذه المخرجات.

و يكسب البحث العلمي الأكاديمي المجتمع القدرة على النمو الذاتي و المنافسة، و يؤدي الى توطين التقنية و تأصيلها، و هو عبارة عن عدة أصناف يهدف كل صنف منها إلى تحقيق منفعة اقتصادية بعينها كالبحوث الأساسية، البحوث التطبيقية، بحوث التطوير التقني، البحوث الاجتماعية.

فالبحث العلمي يضيف الجديد الى المعرفة، و يطور البناء المعرفي، او يحسن إستخدامه بشكل مميز او يحل قضايا و أشكالات مستعصية.

وتكمن آليات استمرارية البحث العلمي في: عدد الجامعات و مراكز البحوث و الباحثين، النشر العلمي، ميزانية البحث العلمي و التطوير، قضايا التعليم العالي، الشراكة المجتمعية والاقتصادية (اقتصاديات المعرفة).

ان مراكز البحث العلمي تعد مؤسسات سياسة عامة من شأنها إصدار البحوث الموجهة نحو السياسات و التحليلات و الاستشارات، فيما يتعلق بالقضايا المحلية و الدولية التي تمكن بدورها كلا من صانعي السياسة و الشعب اجمع من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالسياسات العامة.

وفيما يتعلق بتوجيهات مراكز البحوث و وظائفها، فأنها تصنف ضمن عدد من الفئات المحددة، إذ قد تكون مؤسسات تابعة أو مستقلة حيث تفيد جهات دائمة، وتربط هذه المؤسسات في العادة بين المجتمعات الأكاديمية و صناعة القرار.

ان مراكز البحوث قد تقوم نحو المعرفة الأكاديمية أو قضايا السياسات، وقد تمحور على نحو اساسي حول أعمال المناصرة والأعمال المرتبطة بمشروعات بعينها، و تركز كذلك على المناظرات و مشاركة المعلومات، و تلتزم بالحوار و نشر المعلومات من خلال نشر الكتب و الدوريات و المقالات، و قيادة الأنشطة المتعلقة بالتوعية العامة، و الظهور في وسائل الأعلام، و تنظيم المؤتمرات و الحلقات الدراسية و الندوات.

ان مراكز البحوث عادة ماتصنف حسب انشطتها، و نطاق عملها، و يعتمد هذا الامر على اهتمامها بالاصعدة الوطنية و الاقليمية و الدولية ، و مدى شمولية أو خصوصية أجندة بحوثها، كما يمكن تصنيفها أيضا وفق انتماءاتها السياسية، فيما اذا كانت مستقلة أو حزبية، و كذلك وفق أيديولوجيتها الفكرية، وقد تصنف مراكز البحوث كذلك وفق مجال تخصصها، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، كما يعد مصدر تمويلها عاملاً آخر في تصنيفها، أذ غالباً مايؤدي التمويل دوراً في تحديد استقلالية و أنتماء مراكز البحوث.

و تعد مراكز البحوث عموماً جزءً هاماً في المؤسسات التي تشكل المجتمع المدني، اذ يسهم وجود هذه المراكز في خلق مجتمع مدني قوي يدعم بدوره وجود هذه المراكز، و في حين يمكن أن تؤدي مراكز البحوث ادواراً مختلفة في المجتمعات التي تقوم فيها، وظهرت في السنوات الاخيرة عديد من الاشكال التنظيمية المتميزة لمراكز البحوث، وهي تختلف الى حد كبير من حيث أسلوبها التشغيلي وأنماط التوظيف و تطلعاتها نحو المعايير الاكاديمية للموضوعية و الشمولية في البحوث. و في تصنيف فئات مراكز البحوث يمكن القول بأنها قد تكون مستقلة و قائمة بذاتها عن أي جماعة مصالح أو أي جهة مانحة، فهي مستقلة بذاتها عن الحكومة في التمويل و التشغيل، وقد تكون شبه مستقلة، فهي مستقلة عن الحكومة، و لكنها محكومة من قبل جماعة المصالح أو الجهة المانحة أو الوكالة المتعاقدة التي تقدم معظم التمويل و تقوم بالتأثير الكبير في عمليات مراكز البحوث، و قد تتبع هذه المراكز الجامعات أو الاحزاب السياسية، وقد تكون شبه حكومية تمول حصرياً من قبل منح الحكومة وعقودها ولكن لاتعد جزء من الهيكل الرسمي للحكومة. و تشارك في مجموعة النشاطات المتعلقة بالسياسات، و تشمل مجموعة متعددة من المؤسسات التي تتخذ اشكالاً تنظيمية مختلفة، و بينما تختلف مراكز البحوث في هياكلها التنظيمية و وسائل تشغيلها و شرائحها المستهدفة أو سوقها و وسائل دعمها من مؤسسة الى أخرى و من دولة الى أخرى، الا ان معظمها يلتقي عند هدف مشترك يكمن في اصدار البحوث و التحليلات العلمية و التي ترتبط بشكل من اشكال المشاركة العامة. في تقديم المعرفة و الدليل و الخبرة التي تؤثر في عملية صنع السياسة.

8.2. الفرع الثاني

نماذج من مراكز البحث العلمي في الدول المتقدمة و الدول النامية

بشكل عام و في سياق الدراسة نرى من الضروري الاشارة الى نماذج من هذه المراكز، ففي الولايات المتحدة الامريكية و التي هي السباقة في هذا المجال، مرت تجربتها الزمنية بأكثر من موجة في ولادة مراكز الابحاث و التي ابرزها (كارنيغي، بروكنجز، راند، .....) و تمحور هذه المراكز على دراسات و ابحاث السياسات العامة و السياسة الخارجية و الدفاعية و الامن القومي و الاقتصاد و البيئة و العلاقات و الازمات الدولية و شرق الاوسط و شمال افريقيا و الارهاب إضافة الى المراكز العلمية البحثية النوعية المختصة في مجالات العلوم الصرفة و التطبيقية و الهندسية و الطبية.

و في الصين توجد (الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، المعهد الصيني للشؤون الخارجية، مراكز للدراسات الاوروبية و اليابانية و تايوان و الافريقية ....) و تتوزع مهام هذه المراكز في العلاقات الدولية و الاقتصاد و السياسة الخارجية و العسكرية و الستراتيجية و العلوم و التكنولوجيا.

و في اسرائيل هنالك مراكز ابحاث (جامعة بن غوريون، مركز بحوث و معلومات الكنيست، مركز البحوث و التخطيط السياسي – وزارة الخارجية، المركز الاسرائيلي للديمقراطية، معهد السياسة الخارجية، مركز دراسات الامن القومي) و يتبين من تسميات هذه المراكز تخصصاتها و اهتماماتها.

و في ايران يوجد (مركز الدراسات الدولية – جامعة طهران، معهد الدراسات الاستراتيجية، مكتب الدراسات السياسية و الدولية – وزارة الخارجية، مركز الدراسات – مجمع تشخيص مصلحة النظام).

و في مصر يوجد مركز الاهرام للدراسات السياسية و الستراتيجية، و مركز دراسات و بحوث الدول النامية – جامعة القاهرة.

و في لبنان هنالك المجلس الوطني للبحوث العلمية الذي يشرف على الانشطة البحثية الاكاديمية، و في الاردن ايضاً المجلس الاعلى للعلوم و التكنولوجيا.

و في العراق ترتبط مراكز البحث العلمي على الاغلب بالجامعات العراقية و من امثلتها الدراسات الدولية، الدراسات الخليجية، علوم البحار، البيئة و التلوث و الموارد المائية، بحوث الطاقة و الوقود، البترول و المعادن و الغاز الطبيعي، دراسات الصحراء، ابحاث الاهوار.

و في تركيا هنالك (معهد السياسة الخارجية، مركز البحوث الاستراتيجية – وزارة الخارجية، مركز دراسات الشرق الاوسط) و هي معنية بالشؤون و العلاقات الدولية و الاقليمية و الشأن الستراتيجي.

و في بريطانيا هنالك (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، المعهد الملكي للشؤون الدولية) و تمتد تجربتها الى الى فترة طويلة.

و في اليابان توجد مراكز (مؤسسة يابان للشراكة العالمية، معهد الاقتصاديات النامية، مركز اليابان للتبادل الدولي .....) إضافة الى العديد من المراكز العلمية المعنية بالشأن العلمي الصرف و البحوث المختبرية.

و في كندا يوجد (المعهد الكندي للشؤون الدولية) منذ عام 1928 و هو متخصص بالسياسة الخارجية و الامن القومي.

و في الهند حيث يلاحظ التنوع و التركيب المعقد، يوجد معهد غوغلي لعلوم السياسة و الاقتصاد، مركز الاحصاء الهندي، المعهد القومي للادارة العامة، المجلس الهندي للابحاث في العلوم الاجتماعية، معهد الدفاع و التحليل الاستراتيجي، منظومة البحث المعلوماتي للدول النامية، معهد الطاقة، مركز الدراسات التنموية .....

و في الامارات العربية المتحدة يوجد (مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، مركز الخليج للابحاث)، و في قطر هنالك (مركز الجزيرة للدراسات، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات) و لقطر تجربة الشراكات الاكاديمية البحثية مع مركز بروكنجز و معهد راند الامريكي. و في السعودية هنالك (مؤسسة الملك فيصل، اكاديمية نايف للعلوم الامنية .....

و قدر تعلق الامر بمراكز البحث العلمي في الدول النامية، يقتضي الامر الاشارة ابتداءً الى انه ظهر مفهوم البلدان النامية، عقب اعلان قرار تصفية الاستعمار عن الجمعية الامة للامم المتحدة سنة 1961 و ما نجم عن ذلك من الاستقلال الوطني للكثير من بلدان اسيا و افريقيا و امريكا اللاتينية و التي نكبت بالوجود الكولونيالي لفترات طويلة، و قد تحررت هذه الدول النامية و لكنها ظلت تعاني من مشكلات سياسية و اقتصادية و اجتماعية كثيرة يأتي في المقدمة منها مسألة التخلف العلمي في مجالات الجامعات و مراكز البحث العلمي لا بل افتقارها الى الكثير منها، و قد ظلت هذه البلدان لسنوات طويلة تعمل على اقامة قاعدة علمية او بحثية و منظومة مؤسسات معنية بذلك، و ظل التطور في هذا المجال يجري ببطء، حيث بعد مضي قرابة ستة عقود من الزمن على ذلك، اصبحت هذه المؤسسات الجامعية و البحثية العلمية تعاني من مشكلات كثيرة، سواء من حيث نوعية و كمية هذه المؤسسات او الكوادر العلمية، او النظم الادارية و المالية الخاصة بها، و ان كان يلاحظ بعض التعاون في مستويات هذه الدول فيما بينها في هذا المجال، ان المشكلة هذه جزء من مجموع الازمات التي تعاني منها هذه الدول في مضمار عدم الاستقرار السياسي و ازمات الاندماج و الهوية الوطنية و المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية و الموارد الاقتصادية و عدم اعتمادها لمسارات اقتصادية معينة تتراوح بين نهج تدخل الدولة او نهج السوق الاقتصادي و تأثيرات كل ذلك على المنظومة العلمية لهذه الدول و منها بالذات مراكز البحث العلمي و ظلت هذه الدول تعتمد على مشورات الامم المتحدة و وكالاتها و برامجها و مفوضياتها، و بالتالي نستطيع القول بأن مراكز البحث العلمي في هذه الدول لا تزال دون المستوى بالقياس الى الدول المتقدمة.

نخلص مما سبق اعلاه في مفهوم مراكز البحث العلمي بشكل عام و كما عبر عنه برنامج الامم المتحدة للابحاث على انها منظمات ملتزمة و بصورة دورية بإجراء الابحاث و هي تشكل جسراً يعبر عن المعرفة و السلطة و تعتبر احد المرتكزات الاساسية لانتاج البحث العلمي و التفكير، ان مهمتها الاساسية تنصب على إجراء الدراسات و تقديم التحليلات و المنهجية و دعم صناع القرار لتحديد الاولويات و اقتراح البدائل و طرح الخيارات و تحديد التكلفة و تقديم الاستشارات و الارشادات و التفسيرات و التوجهات و تعميق ثقافة البحث و التطبيق و تطوير البحث العلمي و مفاهيم و افاق جسور العلاقة.

و لأهمية الموضوع فقد تطلب الامر الاشارة الاحصائية لهذه المراكز عبر جداول ثلاث تتعلق بالدول المتقدمة و الدول النامية مع احصائية كافة بمراكز البحوث في العالم إضافة الى جدول بياني خاص بمجالات المراكز البحوث الاكاديمية و قد تم اعدادها من قبلنا بالاعتماد على المصادر المعتمدة في البحث.

اولاً – مراكز البحث العلمي في الدول المتقدمة:

الرقم	الدولة	عدد المراكز
1	الولايات المتحدة الامريكية	1815
2	استراليا	610
3	بريطانيا	292
4	المانيا	194
5	فرنسا	176
6	روسيا	112
7	اليابان	103
8	كندا	97
9	ايطاليا	90
10	سويسرا	66
11	السويد	65
12	هولندا	57
13	اسبانيا	55
13	بلجيكا	52

ثانياً – مراكز البحث العلمي في الدول النامية:

الرقم	الدولة	عدد المراكز

1	الصين	425
2	الهند	292
3	الارجنتين	137
4	افريقيا الجنوبية	85
5	البرازيل	82
6	كينيا	53
7	بوليفيا	50
8	مصر	28
9	تركيا	21
10	ايران	24
11	العراق	27
12	الكويت	8
13	قبرص	6
14	البحرين	3
15	الاردن	14
16	لبنان	11
17	المغرب	8
18	قطر	2
19	السعودية	4
20	سوريا	9
21	تونس	6
22	الامارات	3
23	ليبيا	1

ثالثاً – مراكز البحث العلمي في العالم:

الرقم	المنطقة	اعداد مراكز البحوث	النسبة الاجمالية
1	افريقيا	424	7.7
2	اسيا	653	11.9
3	اوروبا الشرقية	514	9.4
4	اوروبا الغربية	1208	22.1
5	امريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي	538	9.8
6	الشرق الاوسط و شمال افريقيا	267	4.9

7	امريكا الشمالية	1872	34.2
8	المجموع	5476	%100

* الجداول اعلاه من اعداد الباحث بالاعتماد على مجمل المصادر المعتمدة في البحث.

مخطط توضيحي لمجالات المراكز البحثية العلمية

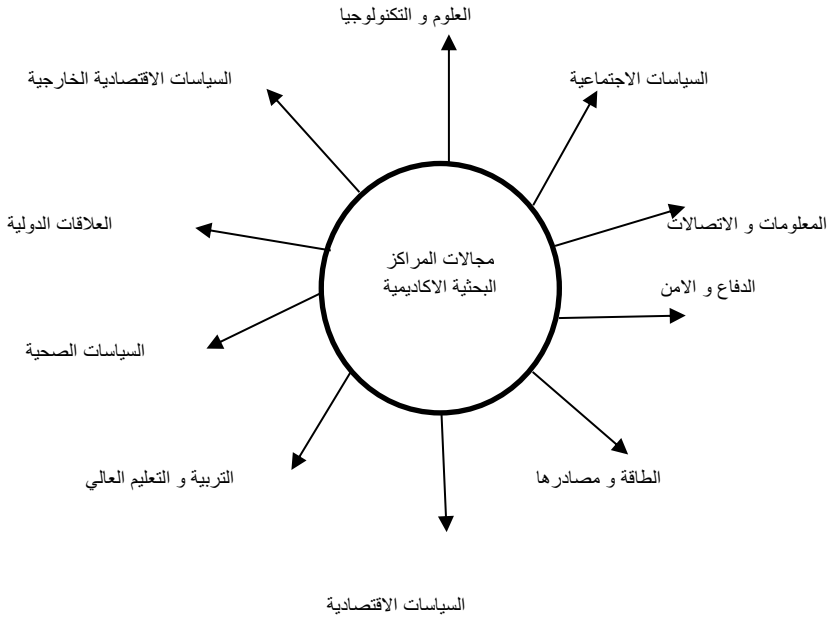

* من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المعتمدة في البحث.

9. المبحث الثاني

الوضع القانوني لمراكز البحث العلمي في الدول النامية

يقتضي البحث في الوضع القانوني لمراكز البحث العلمي في الدول النامية و دراسة الاليات القانونية لعمل مراكز الابحاث هذه في هذه الدول و من ثم دراسة الاشكاليات القانونية لها، و عليه سندرس الموضوع في فرعين، الفرع الاول في الاليات القانونية و الفرع الثاني في الاشكاليات القانونية:

9.1 الفرع الاول

الاليات القانونية لمراكز البحث العلمي في الدول النامية

تتميز مراكز البحث العلمي بوضع قانوني خاص، فهي اما تكون حكومية، اي جزء من الهيكل الحكومي للدولة، تخضع الى نظام قانوني حكومي في مسائل التمويل و الادارة و التوظيف و التعاقد، و قد تكون شبه حكومية بمعنى لا تعتمد على الحكومة كلياً و انما على مصادر تمويلية و نظام قانوني و آليات قانونية للعمل اكثر تحرراً، و قد تكون خاصة تمول من قبل الشركات و المصارف و المؤسسات بمعنى تخضع لنظام قانوني خاص في مجال البحث العلمي، و في بعض الحالات ترتبط بالاحزاب السياسية و تخضع لسياساتها، و هنالك المراكز البحثية التي تمتد الى الاهتمامات الاقليمية و الدولية و تلعب هنا المنظمات الدولية و وكالات الامم المتحدة و الشركات الدولية دوراً واضحاً في تمويلها.

وقد شهد العالم مؤخراً ظاهرة المنتديات الدولية العالمية الاقتصادية و مشاكل الامن و السلم و الكثير من القضايا المتعلقة بالامن الانساني كملتقيات ميونشن و دافوس و دبي حيث تتنوع فيها الانشطة الاكاديمية و يشترك فيها صناع القرار و الخبراء من الباحثين و الآكاديميين وهي تخضع لنظام دفع رسوم الاشتراك في التسجيل و المشاركة و الاستضافة.

و النشأة القانونية لمراكز البحث العلمي تكون اما بتشريعات خاصة بالبحث العلمي او الجامعات تصدر عن الهيئات المختصة قانونياً سواء لمراكز البحث العلمي، الحكومية او الخاصة، و قد تلجأ المؤسسات الخاصة الى إنشاء و دعم المراكز البحثية كجزء من ميزانياتها المالية. و قد تعتمد المراكز البحثية صيغة المشاريع البحثية و التعاقد.

اما بخصوص النظام القانوني للعاملين في مراكز البحث العلمي فهي قد تكون في اعتبارهم موظفين عموميين يشترط فيهم مؤهلات علمية خاصة و قد تكون مرتبطة بالجامعات و يعمل فيها التدريسيين، و قد تعتمد المراكز صيغة التعاقد القانوني معهم للعمل بشكل متفرغ كلي او جزئي، و قد تعتمد صيغة التعاقد القانوني مع الباحثين في بعض المشاريع البحثية لقاء دفع مالي يتفق عليه بين الطرفين.

9.2الفرع الثاني

الاشكاليات القانونية لمراكز البحث العلمي في الدول النامية

اذا كانت البلدان النامية بامس الحاجة الى مراكز البحث العلمي، فإن واقع هذه المراكز يشير الى اشكاليات قانونية كثيرة تعاني منها هذه المراكز، و التي تتمحور فيما يلي:

1. التناثر التشريعي في مجال البحث العلمي في التشريعات الخاصة بالجامعات او تلك الخاصة بالبحث العلمي، حيث يلاحظ في كثير من الاحيان عدم وجود تنظيم تشريعي لها تبين الوضعية القانونية و الحقوق و الالتزامات و هياكل العمل الادارية و الوظيفية، و بالتالي لابد من اصدار قوانين خاصة بالبحث العلمي تتضمن التركيب البنيوي و الهيكلي و المؤسسي لمراكز البحث العلمي.

2. عدم توضيح الحدود القانونية الفاصلة لكل من الاستاذ الجامعي و الباحث العلمي، حيث يلاحظ في الكثير من المراكز عمل الاساتذة الجامعيين، و في الواقع هنالك فرق بين الباحث العلمي و الاستاذ
3. الجامعي، فالاول متفرغ للبحث العلمي و الثاني للتدريس العلمي الجامعي بالدرجة الاساس، و من ثم ينبغي البحث في توفير بيئة علمية قانونية للباحثين بدءً من التعريف القانوني للباحث، التعريف القانوني لفريق الباحثين، التعريف القانوني للبحث العلمي و مؤسساته.
4. عدم وجود سياسة قانونية واضحة في مجال التمويل و الانفاق و محدودية ذلك و النظام المالي و الاداري المعقد الذي يحد من النشاطات البحثية.
5. الافتقار الى المشاركة البحثية و الاقتصادية على مضمار (اقتصاديات المعرفة) بمعنى جعل مراكز البحث و باعتماد نظام تمويل خاص بها احد المصادر الاقتصادية ضمن إطار تواصل المؤسسات الاكاديمية مع المجتمع.
6. توضيح العلاقة القانونية بين مراكز البحث العلمي و هيئات صنع القرار و ان كان الاحسن وجود مراكز بحثية في مؤسسات صنع القرار (البرلمان، الحكومة) و بالذات الوزارات السيادية كالخارجية و الدفاع و المالية و الداخلية .
7. ايجاد اطر قانونية خاصة للتعاون مع الوزارات المعنية و بالذات: التعليم العالي، العلوم و التكنولوجيا، التربية، الزراعة، الصناعة، التجارة، الطاقة، فيما يخص التنسيق العلمي و المشاريع المشتركة.
8. التناثر الاداري و القانوني لهيئات تنظيم المراكز البحثية بين وزارات التعليم العالي، البحث العلمي، العلوم و التكنولوجيا، و نرى من الافضل ربطها بالحكومة.
9. ايجاد اليات قانونية للعمل مع مراكز الابحاث العلمية في الدول المتقدمة، كالمشاريع المشتركة، الشراكات، الاتفاقيات، مذكرات التفاهم.
10. ان مراكز البحث العلمي ستكون عاملاً مهماً لايقاف نزيف الادمغة و العقول و الكفاءات العلمية لا بل الاحتضان القانوني لهم و الذي يشجع عودة الكثير منهم و بإطار تحفيزي اقتصادي و اجتماعي و ضمان حرياتهم الاكاديمية.
11. غياب نظام مؤسسي قانوني لتحفيز البحث العلمي و بالتالي ما يتعلق بالانشطة المتنوعة للبحث العلمي و تكريم الباحث و العلماء و المتميزين، حيث يعانون من تهميش في هذا المجال.
12. غياب الشراكات القانونية العلمية بين مراكز البحث العلمي في الدول النامية عن نظيراتها في الدول المتقدمة حيث لابد من ايجاد اليات قانونية للتعاون و التبادل و التنسيق.
13. لمجمل ما ورد يقتضي الامر في الدول النامية التدخل التشريعي على صعيد البرلمان و التنفيذي على صعيد الحكومة و الوزارات المعنية لتفعيل منظومة البحث العلمي وفق نموذج تنظيمي مقترح مرفق بالدراسة.

10.الخاتمة

نخلص في دراستنا القانونية لمراكز البحث العلمي في الدول النامية الى الاستنتاجات و المقترحات التالية:

اولاً/ الاستنتاجات:

1. ان مراكز البحث العلمي في الدول النامية ذات وضع قانوني معقد و مرتبك في بعض الاحيان، لكون الاليات القانونية لها غير واضحة و متشابكة.
2. تعاني مراكز البحث العلمي في الدول النامية من اشكاليات قانونية كثيرة تتعلق بوضعها القانوني، الامر الذي يحد من فاعليتها و دورها مقارنة الى الاوضاع القانونية المستقرة لمراكز البحث العلمي في الدول المتقدمة.

ثانياً/ المقترحات:

1. المعالجة القانونية للتناثر التشريعي المتعلق بالبحث العلمي في الدول النامية و عدم وجود تشريعات متكاملة.
2. توضيح الحدود القانونية الفاصلة بين الاستاذ الجامعي و الباحث العلمي، و التحديد القانوني لمفاهيم: الباحث، فريق الابحاث، مع توضيح حدود العلاقة القانونية بين مراكز الابحاث و صناع القرار.
3. التركيز على المشاركة المجتمعية و الاقتصادية بين مراكز الابحاث و المؤسسات الاخرى مع ايجاد اطر قانونية لتحفيز البحث العلمي.

11.المصادر

1. ابراهيم عبدالله، اقتصاد المعرفة، مجلس البحث العلمي – سلطنة عمان، دار الفرقد للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، 2012.
2. انطوان زحلان، العلم و السيادة، التوقعات و الامكانات في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
3. د.ايمن طلال يوسف، د.وائل مصطفى ابو حسن، مراكز الفكر والابحاث و الدراسات، مركز نماء للبحوث و الدراسات، ط 1، بيروت، 2014.
4. د.ايمن يوسف، التجربة النهضوية الهندية، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، 2015.
5. توماس ميدفيتز، مراكز الابحاث في اميركا، ترجمة نشوى ماهر كرم الله، منتدى العلاقات العربية و الدولية، ط 1، قطر، 2015.
6. جمهورية العراق – وزارة التعليم العالي و البحث العلمي – دائرة البحث و التطوير، دليل المكاتب الاستشارية و المراكز و الوحدات البحثية في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، بغداد، 2011.
7. د.جيمس ماكمان، تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية، سلسلة محاضرات الامارات، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط 1، ابوظبي، 2011.
8. خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي، سلسلة دراسات صناعة البحث العلمي، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، 2013.
9. د.داخل حسن جريو، التعليم العالي و البحث العلمي في العراق – النشأة و التوجهات، دار دجلة، الاردن - عمان، 2015.
10. د.ستار جبار علاي، التجربة الهندية، دراسة في النظام السياسي، دار العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017.
11. سلمان بونعمان، التجربة اليابانية – دراسة في اسس النموذج النهضوي، مركز نماء للبحوث و للدراسات، بيروت، 2014.

12. د.صادق محمد اسماعيل، التجربة الاماراتية، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017.
13. د.صفاء محمود عبدالعال، التعليم العالي و التكنولوجيا في اسرائيل، الدار المصرية – اللبنانية، القاهرة، 2004.
14. عادل عوض و سامي عوض، البحث العلمي العربي و تحديات القرن القادم، سلسلة دراسات ستراتيجية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط 1، ابوظبي، 1998.
15. د.عدنان عبدالرحمن، مراكز البحث العلمي في اسرائيل، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، 2013.
16. علي حسين باكير، التعليم و البحث العلمي و مراكز التفكير الاستراتيجي في تركيا، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، 2014.
17. فاطمة برجكاني، دليل الجامعات و مراكز الدراسات و الابحاث في ايران، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 1، بيروت، 2011.
18. المجلس الوطني للبحوث العلمية، سياسة للعلم و التكنولوجيا و الابداع، بيروت، 2006.
19. مجموعة مؤلفين، التجربة الكندية، بناء الدولة و الهجرة، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2019.
20. المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس الاعلى للعلوم و التكنولوجيا، السياسة و الاستراتيجية الوطنية للعلوم و التكنولوجيا و الابداع، للسنوات 2013 – 2017، الاردن - عمان، 2013.
21. نتائج باي جيا، التجربة الصينية، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017.
22. د.نجدت عقراوي، البحث العلمي – دراسة تحليلية قانونية، دراسات قانونية و سياسية مختارة، منظمة نشر الثقافة القانونية، ط2، اربيل، 2014.
23. د.هبة جمال الدين، دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ط 1، بيروت، 2015

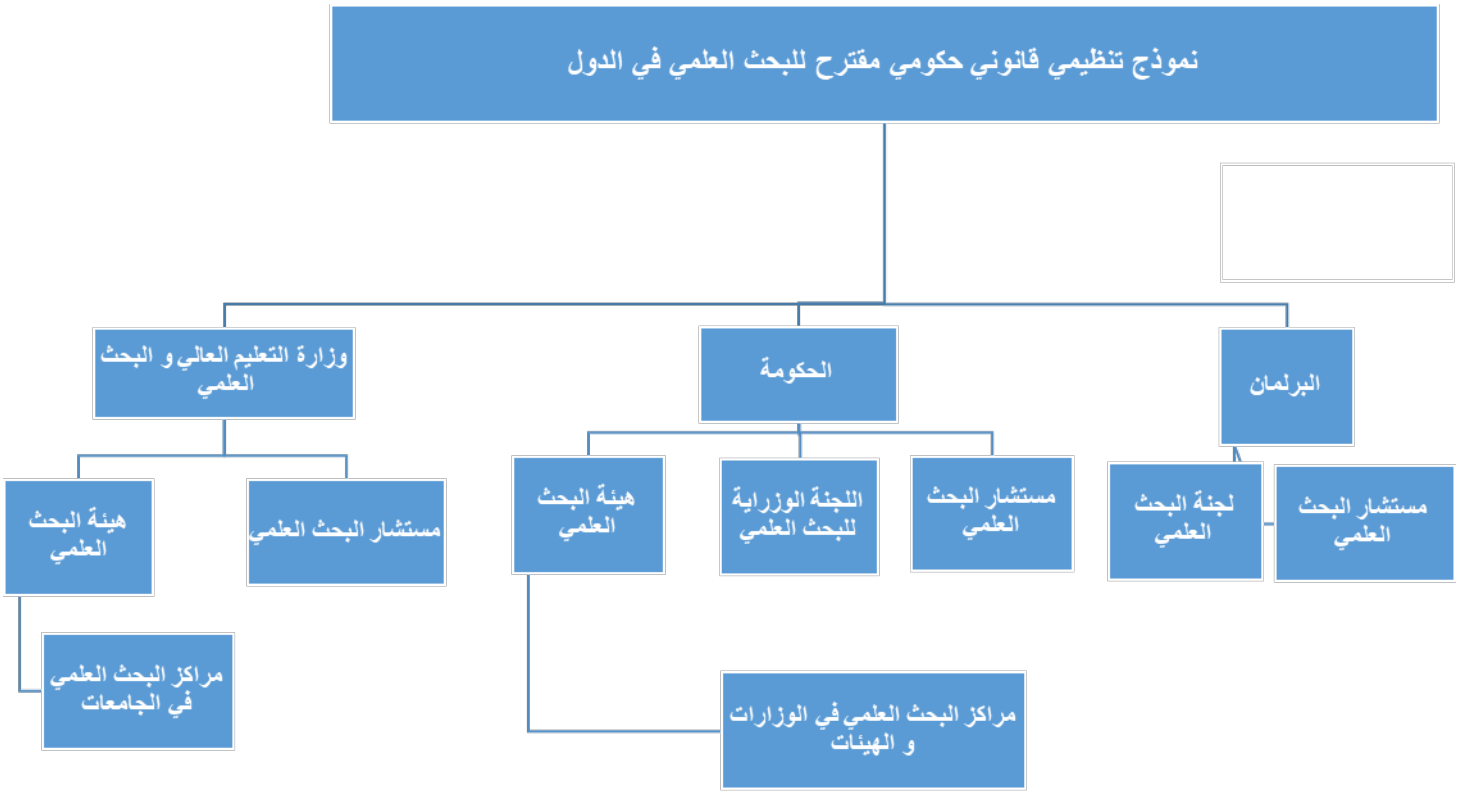

*** من اعداد الباحث في ضوء استنتاجات و مقترحات المعالجة القانونية للموضوع.**